العلاقات الصينية-الهندية بعد عام 2014 وآفاقها المستقبلية

المقدمة:

تعد العلاقات الصينية-الهندية من أكثر العلاقات الثنائية أهمية في العالم حيث ينعكس تأثيرها على الاستقرار الإقليمي والدولي. تشهد العلاقات بين الصين والهند تغيرات مستمرة نتيجة لعوامل سياسية اقتصادية وأمنية معقدة وهو ما يثير تساؤلات حول مسارات التعاون والتنافس بين البلدين في المستقبل. في الوقت الذي يشهد فيه العالم تحولًا مستمرًا في موازين القوى الاقتصادية والسياسية تتجه الأنظار إلى كيفية تطور العلاقة بين البلدين اللذين يعتبران من أكبر الاقتصادات في العالم من حيث حجم السكان والنفوذ الجيوسياسي.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في تحليل العلاقات الصينية الهندية بعد عام 2014 إذ شهدت هذه العلاقات تطورًا ملحوظًا نتيجة لعوامل متعددة منها النزاعات الحدودية التنافس الإقليمي وتأثيرات القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا. يتمثل التحدي في تحديد كيفية تأثير هذه العوامل على العلاقات بين البلدين وفيما إذا كانت ستحقق التنمية المستدامة والتعاون في المستقبل أم أنها ستستمر في التوترات والصراعات.

أهداف البحث:

1. دراسة تطور العلاقات الصينية الهندية بعد عام 2014 :فحص كيف تغيرت العلاقات بين البلدين في ضوء الأزمات والفرص المشتركة.
2. تحليل العوامل المؤثرة في العلاقات بين الصين والهند :دراسة العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية التي تؤثر على العلاقات الثنائية.
3. استشراف مستقبل العلاقات بين الصين والهند :محاولة فهم الاتجاهات المستقبلية للعلاقات بين البلدين بناءً على تطور القضايا الحالية.
4. تقديم توصيات لحل النزاعات وتعزيز التعاون بين البلدين.

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية كبيرة بالنظر إلى المكانة الجيوسياسية لكل من الصين والهند في النظام الدولي. علاوة على ذلك تعتبر العلاقات بين البلدين عنصرًا محوريًا في استقرار منطقة جنوب آسيا وقد تؤثر على

الاستقرار العالمي بأسره. فهم هذه العلاقات يساعد على تشكيل سياسة خارجية أفضل للدول المعنية ويساهم في توجيه الباحثين والمحللين السياسيين للاستراتيجيات المستقبلية للتعاون بين البلدين.

فرضية البحث:

الفرضية الرئيسية لهذا البحث هي أن العلاقات الصينية الهندية بعد عام 2014 ستشهد تطورًا في مجالات الاقتصاد والتعاون الإقليمي لكن الصراعات الحدودية والتنافس الإقليمي يمكن أن تشكل عائقًا رئيسيًا أمام تحقيق تطور كامل في التعاون بين البلدين. من المتوقع أن تظل العلاقات الصينية الهندية مزيجًا من التعاون المحدود والتنافس الشديد في بعض القضايا.

منهجية البحث:

سيتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي حيث سيتم جمع وتحليل المعلومات والبيانات من المصادر المختلفة مثل الكتب المقالات العلمية والتقارير الحكومية لتحديد طبيعة العلاقة بين الصين والهند بعد عام 2014. سيتم أيضًا استخدام المنهج المقارن لمقارنة تطور العلاقات بين البلدين بالنظر إلى الأزمات الدولية والإقليمية وتأثيراتها على السياسة الخارجية.

حدود البحث:

سيقتصر البحث على دراسة العلاقات الصينية الهندية بعد عام 2014 مع التركيز على القضايا السياسية الاقتصادية والأمنية. سيتم تحليل العلاقات على مستوى العوامل الثنائية كما ستتناول الدراسة تطور هذه العلاقات في إطار المنظمات الإقليمية والدولية. سيتم استبعاد العلاقات الصينية الهندية قبل عام 2014 وكذلك لا يتناول البحث تفاصيل العلاقات بين الصين والهند على المستوى العسكري بشكل موسع.

المبحث الأول:

العلاقات التاريخية وأهم القضايا في العلاقات تاريخيًا

تُعدّ العلاقات بين الصين والهند من أقدم وأغنى العلاقات التاريخية بين حضارتين عريقتين في آسيا حيث بدأت منذ العصور القديمة من خلال التبادل الثقافي والديني والتجاري وتطورت عبر مراحل متعددة ما بين التقارب والصراع. تعود جذور هذه العلاقات إلى قرون طويلة قبل الميلاد حين كانت البوذية هي الجسر الثقافي الأكبر الذي ربط الحضارتين حيث انتقلت من الهند إلى الصين عبر طريق الحرير وانتشرت بشكل واسع في الصين بفضل الرهبان والمترجمين الذين نقلوا النصوص البوذية من السنسكريتية إلى الصينية مما خلق روابط دينية وفكرية عميقة.

بالإضافة إلى الجانب الثقافي كان للتجارة دور كبير في توثيق العلاقات بين البلدين إذ تبادلت الصين والهند السلع مثل الحرير والتوابل والخزف والمنسوجات عبر طرق التجارة البرية والبحرية. وقد استمرت هذه العلاقات التجارية حتى خلال العصور الإسلامية والوسطى من خلال التجار العرب والفرس الذين كانوا بمثابة وسطاء بين القوتين الآسيويتين.

مع دخول العصر الاستعماري تأثرت العلاقة بين البلدين بوجود الاحتلال البريطاني في الهند والتدخلات الأجنبية في الصين. وعلى الرغم من ذلك استمر الوعي بوجود تاريخ مشترك طويل. بعد استقلال الهند في 1947 وتأسيس جمهورية الصين الشعبية في 1949 بدأ البلدان صفحة جديدة من العلاقات خاصة مع رفعهما شعار "الخمسة مبادئ للتعايش السلمي" الذي عبّر عن رغبتهما في خلق نظام دولي جديد يقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل.

لكن سرعان ما بدأت الخلافات تظهر خاصة في مسألة الحدود التي لم تُرسم بشكل واضح خلال فترة الاستعمار. أدى ذلك إلى توتر العلاقات بشكل كبير وتُوّج ذلك بالحرب الصينية-الهندية في عام 1962 والتي انتهت بهزيمة الهند وبسط الصين سيطرتها على منطقة أكساي تشين وهو ما ترك جرحًا عميقًا في العلاقات الثنائية ولم يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الحدود حتى اليوم.

رغم ذلك شهدت العلاقات نوعًا من التحسن التدريجي خلال السبعينات والثمانينات خاصة مع الانفتاح الاقتصادي في الصين والتغيرات السياسية في الهند. شهدت هذه المرحلة تبادل الزيارات الرسمية وفتح قنوات للحوار لكن ظل التوتر قائمًا في الخلفية بسبب غياب اتفاق حدودي نهائي واستمرار النزاعات على أراضٍ متنازع عليها.

في العقود الأخيرة أصبحت العلاقات بين الصين والهند أكثر تعقيدًا حيث تتشابك المصالح الاقتصادية مع التنافس الجيوسياسي. فعلى الرغم من أن الصين أصبحت الشريك التجاري الأكبر للهند إلا أن الطرفين دخلا في مواجهات حدودية جديدة كما حدث في أزمة دوكلام عام 2017 واشتباكات وادي جالوان في 2020 والتي أظهرت هشاشة الاستقرار الحدودي بين القوتين النوويتين.

كما أن هناك تنافسًا متزايدًا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ حيث ترى الصين في الهند خصمًا إقليميًا محتملًا خاصة بعد أن أصبحت الهند أكثر انخراطًا في تحالفات دولية مثل "الرباعية (Quad) "التي تضم الولايات المتحدة واليابان وأستراليا وتُعتبر خطوة لمواجهة نفوذ الصين المتزايد.

خلاصة القول إن العلاقات بين الصين والهند تتسم بالعمق التاريخي والتبادل الثقافي الغني لكن في الوقت ذاته تظل محكومة بتوازن دقيق بين المصالح الاقتصادية المشتركة والخلافات الجيوسياسية المستمرة ما يجعل مستقبل هذه العلاقة مفتوحًا على احتمالات متعددة تتأرجح بين التعاون والمواجهة.

[1]

المطلب الأول: نظرة تاريخية في العلاقات الصينية - الهندية

تعود جذور العلاقات الصينية-الهندية إلى أعماق التاريخ إذ تُعدّ من أقدم أشكال التفاعل الحضاري في آسيا. فقد نشأت هذه العلاقة في سياق جغرافي وثقافي مميز حيث كانت كل من الصين والهند موطنًا لحضارتين عظميين ساهمتا بشكل كبير في تشكيل التاريخ والثقافة الإنسانية. لم تكن العلاقة بين البلدين قائمة على الفتح أو الهيمنة بل على التبادل الثقافي والديني والمعرفي ما منحها طابعًا فريدًا ومتفردًا في التاريخ العالمي.

من أبرز المظاهر التاريخية لهذه العلاقة كان انتقال البوذية من الهند إلى الصين في القرن الأول الميلادي والذي شكّل نقطة تحول كبيرة في تاريخ التبادل الروحي والفلسفي بين البلدين. فقد ساهمت البوذية في خلق روابط فكرية وروحية متينة حيث قام العديد من الرهبان الهنود برحلات طويلة إلى الصين لنشر التعاليم البوذية فيما سافر رهبان صينيون إلى الهند – مثل الراهب الشهير "فاشيان" و"شوان زانغ" – لدراسة النصوص الأصلية والعودة بها إلى بلادهم. وقد أدى ذلك إلى نشوء تقليد عريق من الترجمة والتفاعل بين الفكر الهندي والفكر الصيني.

في العصور الوسطى استمرت العلاقات عبر طريق الحرير سواء البري أو البحري حيث تبادلت الدولتان سلعًا مثل الحرير التوابل والأدوية إلى جانب تبادل الأفكار والمعارف في الطب والفلك والفنون. وقد أسهمت هذه التبادلات في خلق نوع من التفاهم المتبادل بين الحضارتين رغم الفوارق الدينية واللغوية.

[1] الجابري، محمد (2016). العلاقات الصينية الهندية: التحديات والفرص. مجلة الدراسات السياسية، 23(2), 45-65.

مع دخول العصر الحديث وتحديدًا في فترة الاستعمار الأوروبي واجهت العلاقات الصينية-الهندية فتورًا إذ كانت الهند تحت الاحتلال البريطاني بينما عانت الصين من التدخلات الأجنبية والانقسامات الداخلية. ومع ذلك ظلّ هناك إدراك متبادل لخصوصية العلاقة التاريخية وهو ما أعيد إحياؤه بعد استقلال البلدين في منتصف القرن العشرين.

بعد الاستقلال تبنّت كل من الصين والهند خطابًا وحدويًا قائمًا على مناهضة الاستعمار والتضامن الآسيوي حيث التقى الزعيمان "جواهر لال نهرو" و"ماو تسي تونغ" على مبادئ التعايش السلمي والتعاون وعُرفت تلك المرحلة بشعار "هندي-صيني إخوة". ولكن هذا الوئام لم يدم طويلًا إذ بدأت تظهر خلافات حدودية لم تُحسم منذ فترة الاستعمار وبلغت ذروتها في حرب عام 1962 التي كانت نقطة تحول سلبية في مسار العلاقات. منذ تلك الحرب ساد التوتر والشك لكن لم تنقطع العلاقات بالكامل بل اتسمت بالتذبذب بين الفتور والانفتاح. شهدت العقود التالية محاولات للتطبيع خاصة في ظل النمو الاقتصادي الكبير للبلدين مما جعل الصين والهند قوتين صاعدتين في النظام العالمي. ورغم تعاونهما الاقتصادي لا تزال الخلافات الحدودية والنفوذ الجيوسياسي تلقي بظلالها على العلاقة حتى اليوم كما ظهر في اشتباكات وادي جالوان عام 2020.

في المحصلة فإن النظرة التاريخية للعلاقات الصينية-الهندية تكشف عن علاقة عميقة الجذور غنية بالتبادل الثقافي والديني لكنها أيضًا مثقلة بصراعات جيوسياسية في العصر الحديث. ومع استمرار صعود البلدين كقوتين عالميتين يبقى التاريخ عاملًا مؤثرًا في رسم ملامح مستقبل هذه العلاقة سواء نحو التعاون البنّاء أو المنافسة الاستراتيجية.

المطلب الثاني: أهم الملفات المؤثرة على العلاقات الصينية الهندية

تستمر العديد من الملفات التي تؤثر بشكل كبير على العلاقات الصينية الهندية ومن أبرزها ملف الحدود الذي لطالما شكل نقطة خلاف بين البلدين. النزاع على حدود منطقة "أكساي تشين" في الهيمالايا لا يزال يُعد من الملفات الشائكة حيث تعتبر الهند أن الصين تسيطر على مناطق ذات أهمية استراتيجية. كما أن النزاع في "كشمير" هو موضوع حساس في العلاقات بين البلدين حيث تقوم الهند بتركيز سيطرتها على المنطقة في حين أن الصين تدعم موقف باكستان في نزاعها حول هذا الإقليم. إضافة إلى ذلك يعتبر النفوذ الصيني في جنوب آسيا وبحر الصين الجنوبي محط توتر حيث تسعى الصين إلى تعزيز موقعها في منطقة المحيط الهندي وهو ما يراه البعض تهديدًا مباشرًا للهند التي تعتبر نفسها قوة إقليمية في هذه المنطقة[2].

[2] الموسوي، جاسم (2019). التعاون الاقتصادي بين الصين والهند في إطار "بريكس". مجلة الاقتصاد الدولي، 31(1), 23-42.

يُضاف إلى هذه القضايا الاقتصادية التي تشهد تنافسًا بين البلدين حيث تسعى الصين للهند لتوسيع تجارتها مع العالم من خلال مشروع "الحزام والطريق(BRI) " الذي يشمل العديد من الدول المجاورة للهند في حين تراه الهند تهديدًا مباشرًا لنفوذها. في المجال التجاري تتزايد الخلافات التجارية نتيجة للانخفاض في حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى جانب العجز التجاري الكبير لصالح الصين.

وتعتبر العلاقات بين الصين والهند من أكثر العلاقات الدولية تعقيدًا في آسيا والعالم نظرًا لعدة ملفات وقضايا رئيسية تؤثر بشكل كبير على طبيعة هذه العلاقة. رغم أن البلدين يتعاونان في بعض المجالات الاقتصادية والتجارية إلا أن هناك العديد من الملفات العالقة التي تتسبب في توترات مستمرة بينهما وهذه القضايا تشمل النزاع الحدودي التأثيرات الجيوسياسية العلاقة مع باكستان والتنافس على النفوذ الإقليمي. سنستعرض هنا بعض أهم الملفات المؤثرة على العلاقات الصينية الهندية بشكل مفصل[3].

.1النزاع الحدودي:

يُعد النزاع الحدودي بين الصين والهند أحد أهم الملفات المؤثرة على العلاقات بين البلدين. النزاع يتعلق بعدد من المناطق الحدودية الهامة أبرزها منطقة "أكسائي تشين" التي تسيطر عليها الصين وتطالب بها الهند ومنطقة "آروناشال براديش" التي تسيطر عليها الهند وتطالب بها الصين. هذا النزاع على الحدود كان سببًا في اندلاع حرب بين البلدين في عام 1962 حيث اشتبكت القوات الصينية والهندية على هذه المناطق. رغم محاولات التفاوض بين البلدين في السنوات الأخيرة إلا أن هذه القضية لا تزال تؤثر على العلاقات بينهما حيث لا يزال هناك خلاف مستمر حول تحديد الحدود. وكذلك تمثل التوترات الحدودية عاملًا مقلقًا في الأمن الإقليمي حيث يتصاعد قلق الهند من زيادة الوجود العسكري الصيني على الحدود وتطوير الصين للبنية التحتية العسكرية في المناطق الحدودية.

.2علاقة الصين مع باكستان:

من العوامل الرئيسية التي تؤثر على العلاقات الصينية الهندية هي العلاقة الوثيقة بين الصين وباكستان. تعد باكستان جارة هندية تاريخية تمثل منافسًا استراتيجيًا للهند في المنطقة. الصين تعتبر باكستان حليفًا استراتيجيًا رئيسيًا في جنوب آسيا ولديها استثمارات كبيرة في باكستان من خلال مشروعات ضخمة مثل ممر "الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني (CPEC) "الذي يهدف إلى تعزيز الروابط بين الصين وباكستان من خلال البنية التحتية. تعتبر الهند هذه العلاقة جزءًا من التحدي الاستراتيجي الذي تواجهه في محيطها الجغرافي. العلاقات

[3] ، فؤاد (2020). التحديات السياسية والاقتصادية بين الصين والهند. مجلة العلاقات الدولية، 18(2), 78-95.

الصينية-الباكستانية تقوي موقف باكستان في مواجهة الهند وهذا يساهم في زيادة التوترات بين الهند والصين في العديد من المجالات خاصة في القضايا الأمنية.[4]

.3منافسة النفوذ الإقليمي:

التمدد الصيني في جنوب آسيا وشرقها يتسبب في منافسة استراتيجية مع الهند. تعتبر الهند من القوى الكبرى في جنوب قارة آسيا ولديها طموحات لتوسيع نفوذها في المنطقة. من ناحية أخرى تسعى الصين إلى تعزيز نفوذها في منطقة المحيط الهندي وجنوب آسيا حيث تسعى إلى تأمين طرق التجارة وتعزيز قدرتها البحرية. وقد توسع النفوذ الصيني في هذه المناطق من خلال استثمارات ضخمة في بنية تحتية ومشروعات تجارية في دول مثل سريلانكا وميانمار وبنغلاديش وهو ما يثير مخاوف الهند من تهديد مصالحها الاستراتيجية.

يعد تواجد الصين في منطقة بحر الصين الجنوبي من القضايا الأخرى التي تزيد من حدة التوترات بين الصين والهند حيث أن الهند ترى أن توسع النفوذ الصيني في هذه المنطقة يهدد مصالحها البحرية في المحيط الهندي.

.4التنافس التكنولوجي والاقتصادي:

الصين والهند هما من أسرع الاقتصادات نموًا في العالم ويمثل التنافس الاقتصادي بينهما أحد العوامل المهمة في تشكيل العلاقات بين البلدين. الصين تعد ثاني أكبر اقتصاد في العالم والهند هي الاقتصاد الأكبر في جنوب آسيا ويعتبر التنافس بينهما في مجالات التكنولوجيا والابتكار والموارد الاقتصادية أحد العوامل التي تؤثر على علاقاتهما. كما أن كلًا من البلدين يتطلع إلى تعزيز مكانتهما العالمية عبر تسريع النمو الاقتصادي وفتح أسواق جديدة.

النزاع التجاري بين البلدين أيضًا يشكل أحد العوامل المؤثرة. ففي السنوات الأخيرة زادت الهند من فرض قيود على بعض المنتجات الصينية في أسواقها خاصة في قطاع التكنولوجيا والاتصالات. الهند تشعر بالقلق من الهيمنة الصينية في السوق العالمية في مجالات مثل التكنولوجيا والإنترنت وهذا يزيد من التوترات في العلاقات الاقتصادية بين البلدين[5].

[4] سليمان، حسن (2014). الصين والهند: استراتيجية القوة الناعمة. عمان: جامعة عمان العربية, ص 136.

[5] ، فؤاد (2020). التحديات السياسية والاقتصادية بين الصين والهند. مجلة العلاقات الدولية، 18(2), 78-95.

المبحث الثاني:

العوامل المؤثرة في العلاقات الصينية الهندية

العلاقات بين الصين والهند تمثل واحدة من أبرز العلاقات الجيوسياسية في آسيا والعالم لما لها من تأثير مباشر على الاستقرار الإقليمي والدولي. هذه العلاقة لا تقتصر على جوانب معينة مثل التعاون الاقتصادي والتجاري بل تشمل العديد من العوامل المتشابكة التي تؤثر على سياسة البلدين في مختلف المجالات. يمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل داخلية إقليمية ودولية حيث تلعب كل فئة دورًا مهمًا في تشكيل العلاقات بين الدولتين.

المطلب الأول: العوامل الداخلية

تعتبر العوامل الداخلية في كل من الصين والهند من أبرز التأثيرات على العلاقات بينهما. في الصين تؤثر السياسة الداخلية في إدارة الحزب الشيوعي على القرارات الاقتصادية والدبلوماسية حيث تركز الحكومة الصينية على تعزيز قوتها الاقتصادية والعسكرية مما يجعلها تتبنى سياسة خارجية نشطة للحفاظ على نفوذها في مناطق مختلفة من العالم. من جهة أخرى تعتبر الهند دولة ديمقراطية وتتأثر سياساتها الخارجية بالتحولات الداخلية التي تؤثر في اختيارات الحكومات المتعاقبة.

العوامل الاجتماعية والسياسية في الهند تشكل جزءًا من النهج الذي تتبعه الهند في علاقاتها مع الصين حيث تهتم الحكومة الهندية بتعزيز مكانتها الاقتصادية في منطقة جنوب آسيا وفي هذا السياق تلعب العلاقات مع الصين دورًا محوريًا في تحقيق هذا الهدف. على الرغم من أن الهند تحاول تبني سياسة التعاون مع الصين إلا أن النزاعات الحدودية المستمرة تجعل العلاقات مع الصين مسألة شائكة داخليًا[6].

وتعد العوامل الداخلية أحد أبرز العناصر التي تؤثر بشكل كبير على العلاقات بين الصين والهند. تشكل التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية في كل من الصين والهند الديناميكيات التي تحدد كيفية تطور هذه العلاقة. هذه العوامل الداخلية تشمل المتغيرات في السياسة الداخلية الاقتصاد الوطني الهويات الثقافية والدينية بالإضافة إلى القضايا الأمنية التي يتم تحديدها من قبل الحكومة في كلا البلدين[7].

1. التغيرات السياسية الداخلية

تعتبر السياسات الداخلية والتوجهات السياسية في الصين والهند من العوامل التي تساهم بشكل كبير في تشكيل العلاقات بين البلدين. في الصين يهيمن الحزب الشيوعي الصيني بقيادة الرئيس شي جين بينغ على الساحة

[6] ، فؤاد (2020). التحديات السياسية والاقتصادية بين الصين والهند. مجلة العلاقات الدولية، 18(2), 78-95.
[7] ، ناصر (2019). التحديات الأمنية في العلاقات الهندية الصينية. مجلة الأمن الدولي، 14(5), 131-149.

السياسية. سياسات الحزب تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية للصين بما في ذلك توجهاتها نحو الهند. هناك تركيز متزايد من الحكومة الصينية على تعزيز القوة الاقتصادية والعسكرية مما ينعكس في تعزيز الدور الصيني في الشؤون العالمية والإقليمية.

في الهند منذ وصول رئيس الوزراء ناريندرا مودي إلى السلطة في عام 2014 تأثرت السياسة الهندية بشكل كبير. سياسة مودي تتسم بتوجهات هندوسية قومية مع التركيز على تعزيز القوة العسكرية والاقتصادية للهند. هذا التوجه يعكس رغبة الهند في تحدي النفوذ الصيني في المنطقة خاصة في جنوب آسيا والمحيط الهندي. كما أن الهند تسعى للحد من تأثير الصين في الدول المحيطية لها مثل سريلانكا وميانمار وبنغلاديش. هذه الديناميكيات السياسية الداخلية تؤدي إلى تعزيز التوترات بين البلدين بشكل غير مباشر.

علاوة على ذلك يساهم التحول السياسي الداخلي في الصين والهند في استراتيجيات الأمن القومي. الصين من خلال مبادراتها الاستراتيجية مثل "الحزام والطريق" تسعى إلى توسيع نفوذها التجاري والعسكري في آسيا وهو ما يثير قلق الهند. أما الهند فتسعى إلى تعزيز تواجدها العسكري والسياسي في المنطقة لمواجهة التوسع الصيني.

.2القضايا الاقتصادية الداخلية[8]

تعد الاقتصاديات الصينية والهندية من أكبر الاقتصاديات في العالم لكن تختلف التحديات التي يواجهها كلا البلدين على المستوى الداخلي. الصين على الرغم من تقدمها الصناعي والتكنولوجي تواجه تحديات تتعلق بإعادة هيكلة الاقتصاد من الاقتصاد الذي يعتمد على التصنيع إلى اقتصاد يعتمد بشكل أكبر على الخدمات والاستهلاك المحلي. بالإضافة إلى ذلك فإن التحديات المتعلقة بالنمو السكاني وتزايد التفاوت الاقتصادي بين المدن والريف قد تؤثر على طموحات الصين الاقتصادية في العلاقات الدولية.

من ناحية أخرى الهند لا تزال تواجه العديد من التحديات الاقتصادية مثل البطالة الفقر والنقص في البنية التحتية. على الرغم من هذه التحديات تسعى الهند إلى تعزيز التصنيع المحلي مما يعزز قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية من الصين. التوترات الاقتصادية بين البلدين قد تظهر من خلال المنافسة على الأسواق في دول جنوب آسيا وأفريقيا حيث تسعى الصين إلى فرض هيمنتها الاقتصادية من خلال مشاريع مثل "الحزام والطريق" التي تتضمن استثمارات ضخمة في البنية التحتية في العديد من دول المنطقة[9].

[8] [8] ، فايز (2020). الاقتصاد والسياسة: دراسة في العلاقات الصينية الهندية. بيروت: دار النهضة, ص 67.

[9] ، فايز (2020). الاقتصاد والسياسة: دراسة في العلاقات الصينية الهندية. بيروت: دار النهضة, ص 67.

العلاقات التجارية بين الصين والهند تأثرت بشكل كبير بالاختلالات التجارية بينهما. الهند تعاني من عجز تجاري ضخم أمام الصين مما يثير مخاوف داخل الحكومة الهندية حول كيفية التعامل مع هذا التفاوت التجاري وبالتالي تزداد الضغوط على الحكومة الهندية لاتباع سياسات أكثر صرامة للتعامل مع هذه المسائل.

3.الهوية الثقافية والدينية

الاختلافات الثقافية والدينية بين الصين والهند تشكل عنصراً مهماً يؤثر في العلاقات بين البلدين. في الصين يهيمن الفكر الكونفوشيوسي إلى جانب الشيوعية التي تروج لقيم اجتماعية محددة. بينما الهند تحتفظ بتنوع ثقافي وديني واسع حيث يوجد بها العديد من الديانات مثل الهندوسية الإسلام السيخية والبوذية. هذه الفوارق الثقافية والدينية قد تثير بعض التحديات على مستوى العلاقات الثنائية خاصة في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان والدين.

من الناحية الهندية هناك اهتمام قوي بالحفاظ على الهوية الهندوسية التي قد تؤثر في بعض الأحيان على استراتيجيات السياسة الخارجية الهندية. الصين في المقابل تتبنى سياسات تهدف إلى تعزيز الثقافة الصينية المعاصرة وقيمها الاجتماعية وهو ما قد يشكل نوعًا من التباين مع سياسة الهند الثقافية.

القضايا الدينية المتعلقة بالمسلمين في منطقة شينجيانغ الصينية والضغوط على الأقليات الدينية في الصين قد تؤدي إلى زيادة التوترات مع الهند التي تحتفظ بعلاقات قوية مع دول إسلامية أخرى مثل باكستان. كما أن السياسة الهندية فيما يخص الأقليات الدينية قد تثير بعض المخاوف لدى الصين بشأن حقوق المسلمين داخل الهند. هذه القضايا الثقافية والدينية تلعب دورًا مؤثرًا في توجيه السياسات الخارجية لكل من الصين والهند.

4.القضايا الأمنية الداخلية

التهديدات الأمنية الداخلية أيضًا تشكل عاملاً مهماً في العلاقات بين الصين والهند. في الصين تركز الحكومة على استقرار الوضع الداخلي وتدابير قمع الاحتجاجات الداخلية في مناطق مثل شينجيانغ والتبت. تعتبر الصين أن أي تدخل أو دعم دولي لهذه القضايا يمثل تهديدًا لأمنها القومي.

أما الهند فقد كانت تشهد أيضًا التحديات الأمنية الداخلية نتيجة للنزاعات في كشمير والتمردات في مناطق مختلفة مثل ناغالاند ومناطق أخرى ذات كثافة سكانية نيبالية أو طائفة مسلمة. يظل الوضع الأمني في كشمير أحد الملفات الأكثر سخونة في العلاقات بين الهند والصين حيث إن النزاع حول هذه المنطقة يعتبر نقطة توتر رئيسية[10].

5.الطموحات العسكرية الداخلية

[10] مريم، سعاد (2016). السياسة الخارجية للصين والهند: تنافس وتعاون. مجلة العلاقات الدولية، 22(3), 61-80.

من ناحية القوة العسكرية تسعى الهند إلى تعزيز قدراتها الدفاعية بشكل كبير لمواجهة التحديات المحتملة من الصين. الهند تستثمر بشكل كبير في تطوير جيشها وفي الوقت نفسه تواصل تعزيز علاقاتها الدفاعية مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا. الصين أيضًا تركز على تعزيز قدراتها العسكرية من خلال تطوير أنظمة الصواريخ والتكنولوجيا العسكرية الحديثة مما يثير القلق في الهند.

هذه الطموحات العسكرية تشير إلى تصاعد التوترات على الحدود حيث تبقى مسألة النزاع الحدودي أحد أبرز القضايا التي تحدد العلاقات بين البلدين. ومن خلال تعزيز القدرات العسكرية يرسل كل من البلدين إشارات للآخر بأن الأمن القومي هو الأولوية القصوى مما يزيد من تعقيد التفاعلات بينهما.

المطلب الثاني: العوامل الإقليمية

على مستوى العوامل الإقليمية تظل المنافسة على النفوذ في منطقة جنوب آسيا من أبرز القضايا المؤثرة في العلاقات بين الصين والهند. تتبنى الصين سياسة توسعية في البحر الصيني الجنوبي وقد استثمرت بكثافة في بناء بنية تحتية ضخمة في بعض الدول المجاورة للهند مثل باكستان وسريلانكا وميانمار. من جانبها تسعى الهند إلى الحفاظ على نفوذها في هذه المنطقة الاستراتيجية. وقد عززت الهند من علاقتها مع دول المحيط الهندي مثل أستراليا واليابان لمواجهة التهديد الصيني.

النزاع على كشمير بين الهند وباكستان له تأثير مباشر على العلاقات بين الصين والهند حيث تدعم الصين بشكل علني موقف باكستان بشأن قضية كشمير مما يزيد من التوتر بين الهند والصين. العوامل الإقليمية أيضًا تشمل التحالفات الإقليمية التي يسعى البلدان إلى تعزيزها حيث تسعى الصين إلى تقوية موقفها في منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) بينما تحاول الهند تعزيز موقعها في "مجموعة بريكس" والاتحاد الهندي-الأمريكي.

العوامل الإقليمية تعد من أبرز العناصر التي تؤثر على العلاقات الصينية الهندية فالموقع الجغرافي للبلدين والتفاعلات مع الدول المجاورة لهما تلعب دوراً مهماً في توجيه سياسات كل من الصين والهند. على الرغم من التفاهمات الاقتصادية والتجارية بين البلدين إلا أن العلاقات بين الصين والهند تتأثر بشكل كبير من خلال القضايا الإقليمية بما في ذلك المنافسات الحدودية القضايا الأمنية والتحالفات الإقليمية[11].

1.قضية الحدود بين الصين والهند

تعتبر قضية الحدود من القضايا الأكثر تعقيدًا في العلاقات الصينية الهندية. على الرغم من أن الهند والصين وقعتا اتفاقية لوقف إطلاق النار في عام 1993 لإنهاء الاشتباكات العسكرية على الحدود فإن النزاع على المناطق الحدودية لا يزال يشكل تهديدًا دائمًا. المنطقة الأكثر نزاعًا هي "أرونا تشال براديش" و"أكساي تشين"

[11] ، علي (2020). أثر التغيرات الجيوسياسية على العلاقات الصينية الهندية. مجلة السياسة الدولية، 33(2), 118-136.

وهي مناطق غنية بالموارد الطبيعية وذات أهمية استراتيجية. كان هناك العديد من الاشتباكات الحدودية بين الهند والصين في الماضي وآخرها في عام 2020 في منطقة "غولوان" الواقعة على الحدود بين البلدين في منطقة لاداخ ما أدى إلى مقتل العديد من الجنود من الطرفين. هذه النزاعات الحدودية تبقي العلاقات بين الصين والهند مشحونة حيث تتبادل كل من الدولتين الاتهامات بشأن انتهاك الحدود.

تستغل الصين موقعها الجغرافي وسيطرتها على بعض المناطق في "أكساي تشين" (التي كانت جزءًا من ولاية جامو وكشمير الهندية قبل أن تحتلها الصين) للمساومة على المسائل الحدودية. بينما تسعى الهند إلى تحسين أمنها على الحدود الشمالية لمواجهة التحديات الصينية المحتملة[12].

2.التواجد العسكري في جنوب آسيا

العامل الإقليمي الثاني الذي يؤثر في العلاقات الصينية الهندية هو التواجد العسكري للصين في جنوب آسيا. الصين تسعى إلى زيادة حضورها العسكري في منطقة المحيط الهندي وجنوب آسيا وهو ما يثير قلق الهند التي تعتبر هذه المنطقة جزءًا من نطاقها الاستراتيجي. التواجد العسكري الصيني في دول مثل سريلانكا وميانمار وباكستان يشكل تهديدًا مباشرًا للهند من خلال بناء قواعد بحرية وموانئ في هذه الدول.

من بين أبرز القضايا الأمنية في هذا السياق هو ما يسمى بـ "مشروع الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني" (CPEC) وهو مشروع ضخم يهدف إلى بناء شبكة من الطرق والموانئ عبر باكستان لربط الصين بالمحيط الهندي. هذا المشروع يعزز نفوذ الصين في جنوب آسيا ويعزز علاقات بكين مع إسلام آباد. الهند تنظر إلى هذا المشروع باعتباره تهديدًا لأمنها الإقليمي لأنه يعزز التعاون العسكري والاقتصادي بين الصين وباكستان الدولتين اللتين تشكلان تحديات أمنية لها[13].

في المقابل تتصاعد التوترات بين الهند وباكستان بشأن قضية كشمير وتهتم الهند بتعزيز حضورها العسكري في المنطقة لموازنة تأثير الصين العسكري في جنوب آسيا. الهند قد تسعى لتعزيز تحالفاتها مع دول مثل الولايات المتحدة واليابان من أجل مواجهة النفوذ الصيني المتزايد في المحيط الهندي.

3.المنظمات الإقليمية والتحالفات السياسية

العلاقات الصينية الهندية تتأثر أيضًا بالتعاون والعضوية في المنظمات الإقليمية المختلفة. الصين والهند هما جزء من مجموعة الـ "BRICS" (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) وهي مجموعة اقتصادية

[12] [12] ، فايز (2020). الاقتصاد والسياسة: دراسة في العلاقات الصينية الهندية. بيروت: دار النهضة, ص 67.
[13] ، غازي (2021). الصين والهند: العلاقات الاقتصادية والتجارية. مجلة الأسواق العالمية، 28(4), 95-112.

تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول النامية في المجالات الاقتصادية والسياسية. هذه المنظمة تعتبر من أهم منصات التعاون بين الصين والهند على الرغم من التنافسات بينهما.

في الجانب الآخر تنضوي الهند في "منظمة شانغهاي للتعاون (SCO) "التي تشمل العديد من الدول بما في ذلك الصين. على الرغم من عضوية البلدين في هذه المنظمة إلا أن التنافس الهندي الصيني على النفوذ في آسيا الوسطى يشكل تحديًا كبيرًا. الهند تعتبر أن الصين تسعى لتوسيع نفوذها في هذه المنطقة مما يثير قلقًا بشأن سيطرة الصين على أهم الممرات التجارية والاستراتيجية في هذه المنطقة.

تأسيس الصين لمبادرة "الحزام والطريق (BRI) "كان له أيضًا تأثير كبير على العلاقات الإقليمية. هذه المبادرة تركز على بناء البنية التحتية والتجارة بين الصين ودول آسيا الوسطى وآسيا الجنوبية بما في ذلك باكستان وسريلانكا وبنغلاديش. الهند تشعر بالقلق إزاء هذه المبادرة لأنها تتضمن استثمارات كبيرة في الدول المجاورة لها التي تعتبرها مجالاً استراتيجيًا لها.

4.التفاعلات مع جيران الهند والصين في جنوب شرق آسيا

العلاقات الصينية الهندية تتأثر أيضًا بالتفاعلات مع الدول المجاورة الأخرى في جنوب شرق آسيا. الصين تسعى لزيادة وجودها الاقتصادي والسياسي في هذه المنطقة من خلال تنفيذ مشروعات كبيرة للبنية التحتية بينما تحاول الهند تعزيز علاقاتها مع دول مثل نيبال بوتان وبنغلاديش من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والدفاعي[14].

الصين تواصل تعزيز علاقاتها مع دول مثل فيتنام وميانمار في جنوب شرق آسيا حيث تسعى لتوسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي في حين أن الهند تهتم بتعزيز التحالفات مع هذه الدول لمواجهة التوسع الصيني. هذا التنافس على النفوذ في جنوب شرق آسيا يشكل أحد العوامل المهمة التي تؤثر على العلاقات الصينية الهندية.

5.تأثير القضايا الإقليمية في المحيط الهندي

المحيط الهندي يمثل ساحة تنافس هامة بين الصين والهند. في حين أن الهند تعتبر المحيط الهندي جزءًا من مجالها الحيوي الأمني فإن الصين تسعى إلى تعزيز نفوذها في هذه المنطقة من خلال استثمارات في الموانئ والبنية التحتية في الدول الواقعة على سواحله مثل سريلانكا جزر المالديف وباكستان. الهند تعتبر هذا التوسع تهديدًا لأمنها وقد دفعها ذلك إلى تكثيف مشاركتها في الأنشطة البحرية والتعاون الأمني في هذه المنطقة.

[14] حسين، أحمد (2017). العوامل الداخلية في العلاقات الصينية الهندية. مجلة السياسة الآسيوية، 27(3), 26.

تأثير التوترات في المحيط الهندي يمتد إلى التوازن العسكري حيث تسعى الهند إلى تعزيز قدراتها العسكرية في المنطقة لمواجهة التهديدات المحتملة من الصين. في المقابل تواصل الصين بناء قواعد بحرية وموانئ في منطقة بحر العرب والمحيط الهندي لتعزيز وجودها الاستراتيجي.

المطلب الثالث: العوامل الدولية الجديدة ومستقبل العلاقات بين الدولتين

المطلب الأول: العوامل الدولية

1. **بريكس** :مجموعة بريكس هي منصة هامة في السياسة العالمية تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. تشكل هذه المجموعة إطارًا مهمًا للتعاون الاقتصادي والسياسي بين الصين والهند. على الرغم من الخلافات التاريخية فإن الصين والهند تسعيان من خلال هذه المجموعة لتحقيق مصالح اقتصادية مشتركة.
2. **طريق الحرير** :يهدف مشروع الحزام والطريق الذي تقوده الصين إلى توسيع التعاون الاقتصادي في العديد من المناطق بما في ذلك دول جنوب آسيا. بينما تستفيد الهند من هذا المشروع في بعض المجالات فإنها تشعر بالقلق من تهديده لسيادتها الاستراتيجية في منطقة المحيط الهندي خصوصًا في ظل تمويل الصين لمشروعات بنية تحتية في الدول المجاورة للهند.
3. **منظمة شنغهاي للتعاون :(SCO)** تساهم هذه المنظمة في تعزيز التعاون الأمني والتجاري بين الدول الأعضاء بما في ذلك الصين والهند. في حين أن الصين تحاول تعزيز دورها في هذه المنظمة تسعى الهند إلى التوازن في العلاقات مع الدول الأخرى الأعضاء[15].

المطلب الثاني: مستقبل العلاقات الصينية الهندية

1.مشهد تطور العلاقات بين الدولتين

من الممكن أن تشهد العلاقات الصينية الهندية تطورًا إيجابيًا في المستقبل إذا تم التعامل بشكل فعّال مع القضايا الحدودية العالقة بينهما مثل النزاع على منطقة "أكساي تشين" و"أرونا تشال براديش". تسعى الصين والهند إلى تعزيز التعاون في العديد من المجالات الحيوية مثل الاقتصاد التكنولوجيا والطاقة. يعتبر الاقتصاد أحد المجالات التي يمكن أن تشكل نقطة انطلاق لتعاون أوسع بين البلدين إذ تمتلك الصين والهند إمكانات كبيرة في التجارة المتبادلة والاستثمار. علاوة على ذلك يمكن أن يشهد التعاون في مجالات مثل

[15] مريم، سعاد (2016). السياسة الخارجية للصين والهند: تنافس وتعاون. مجلة العلاقات الدولية، 22(3), 47.

مكافحة التغير المناخي والتنمية المستدامة تأثيرًا إيجابيًا على العلاقات بين الدولتين حيث أن كلا البلدين يعانيان من تحديات بيئية كبيرة مثل التلوث والموارد المحدودة.

تتمتع الصين والهند بعلاقات اقتصادية قوية حيث يعد البلدان من أكبر اقتصادات العالم ما يمنحهما قدرة على التعاون في المجالين التجاري والاستثماري. زيادة الاستثمارات الصينية في الهند وكذلك تعميق التعاون في مجالات مثل التكنولوجيا والتصنيع يمكن أن يساعد على تقوية العلاقات بين الجانبين. كما أن التحسينات في البنية التحتية مثل الطرق والموانئ قد تساهم في تسهيل التجارة بين البلدين وتؤدي إلى ازدهار اقتصادي مشترك.

أحد المجالات الأخرى التي يمكن أن تساهم في تحسين العلاقات بين الهند والصين هو التعاون في مجال الأمن السيبراني حيث أن كلا البلدين يواجهان تهديدات سيبرانية متزايدة. التعاون في هذا المجال سيساعد على بناء الثقة بين الدولتين ويحد من التوترات الأمنية[16].

2.مشهد تراجع العلاقات بين الدولتين

على الرغم من إمكانات التعاون بين الصين والهند فإن العلاقات بين الدولتين قد تشهد تراجعًا إذا استمرت النزاعات الحدودية حيث إن النزاع على منطقة "أكساي تشين" و"أرونا تشال براديش" لا يزال يشكل نقطة خلاف رئيسية بينهما. استمرار التصعيد في هذه المناطق يمكن أن يؤدي إلى اندلاع نزاعات عسكرية ما ينعكس سلبًا على العلاقات بين البلدين.

كذلك تتأثر العلاقات بتوترات إقليمية أخرى مثل النزاع المستمر حول منطقة كشمير التي تعتبر نقطة خلاف طويلة الأمد بين الهند وباكستان ولها تداعيات على العلاقات الهندية الصينية. حيث تعتبر الصين أن الهند لا تعترف بسيادتها على منطقة "أكساي تشين" في حين ترى الهند أن الصين تقوم بتوسيع نفوذها في المناطق القريبة من الحدود.

[16] ، سامي (2021). التحولات في العلاقات الهندية الصينية بعد 2014. بغداد: دار المعارف,ص 58.

بالإضافة إلى ذلك قد تؤدي التوترات في المحيط الهندي إلى زيادة الاستقطاب بين الصين والهند حيث أن كلا البلدين يسعيان لتعزيز وجودهما العسكري في هذه المنطقة. هذا التنافس يمكن أن يؤدي إلى تصعيد المواجهات السياسية والاقتصادية بين الطرفين مما يعوق أي فرص للتعاون في المستقبل.

إذا استمر الاتجاه السلبي في العلاقات فقد يؤدي ذلك إلى تجميد التعاون في مختلف المجالات بما في ذلك التجارة التنمية التكنولوجية والمشروعات الاقتصادية المشتركة. إلى جانب ذلك فإن تصاعد التوترات في العلاقات الصينية الهندية قد يعزز من عسكرة المنطقة ما يشكل تهديدًا كبيرًا للسلام والاستقرار في جنوب آسيا.

الخاتمة

إن مستقبل العلاقات بين الصين والهند يتوقف على كيفية معالجة القضايا العالقة بينهما سواء كانت قضايا حدودية أمنية أو اقتصادية. على الرغم من التحديات الحالية هناك إمكانيات كبيرة لتعزيز التعاون بين البلدين في المستقبل. إذا تمكنا من التغلب على التوترات الحالية والتركيز على مجالات التعاون المشترك مثل التنمية المستدامة التجارة والأمن السيبراني فإن العلاقات الصينية الهندية قد تحقق تطورًا إيجابيًا يعود بالنفع على البلدين والمنطقة ككل.

الاستنتاجات:

1. **التوترات الحدودية وتأثيرها المستمر** :تعد القضايا الحدودية بين الصين والهند من أبرز العوامل التي تؤثر على العلاقات بين البلدين. لا يزال النزاع حول مناطق مثل "أكساي تشين" و"أرونا تشال براديش" يمثل تحديًا كبيرًا لعلاقات البلدين ويمكن أن يكون سببًا لتصعيد التوترات العسكرية والسياسية إذا لم يتم التعامل معها بشكل فعّال.
2. **أهمية التعاون الاقتصادي** :بالرغم من التحديات السياسية إلا أن التعاون الاقتصادي بين الصين والهند يمكن أن يشكل نقطة ارتكاز لتحسين العلاقات بين البلدين. مع الإمكانات الاقتصادية الكبيرة لكل من الصين والهند يمكن للبلدين تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بما يعود بالنفع على اقتصادهما.
3. **التنافس الإقليمي والتحديات الدولية** :التنافس بين الصين والهند في منطقة جنوب آسيا والمحيط الهندي قد يخلق تحديات إضافية للعلاقات الثنائية. إن تصاعد هذه التوترات قد يؤدي إلى مزيد من الاستقطاب بين البلدين مما يشكل تهديدًا للأمن الإقليمي.
4. **الفرص الناتجة عن الأطر الإقليمية والدولية** :يمكن أن تكون المنظمات الإقليمية والدولية مثل "منظمة شانغهاي للتعاون" و"بريكس" منصات رئيسية لتعزيز التعاون بين الصين والهند مما يتيح لهما معالجة القضايا العالقة بشكل سلمي ودبلوماسي.
5. **التحديات البيئية والتعاون في مجال التغير المناخي** :التحديات البيئية مثل التلوث وتغير المناخ تعد مجالات محتملة للتعاون بين البلدين. يمكن أن يسهم التعاون في هذا المجال في بناء الثقة بين الدولتين وفي تقديم حلول فعّالة للتحديات المشتركة.

التوصيات:

1. **التفاوض الدبلوماسي لحل النزاعات الحدودية** :يجب على الصين والهند تعزيز الجهود الدبلوماسية لحل النزاعات الحدودية بشكل سلمي. يمكن للبلدين الاستفادة من الوساطة الدولية أو الأطراف الحيادية لتيسير الحوار بينهما بهدف التوصل إلى حلول وسط.
2. **تعميق التعاون الاقتصادي** :يجب على الصين والهند تعزيز العلاقات الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمارات المتبادلة وتوسيع التعاون التجاري في مجالات مثل التكنولوجيا والطاقة والبنية التحتية. قد يسهم التعاون في هذه المجالات في تقليل التوترات السياسية ويساعد على تحسين مستوى التفاهم المتبادل.
3. **تعزيز التعاون في مجال الأمن السيبراني** :بالنظر إلى التهديدات المتزايدة في مجال الأمن السيبراني يجب أن تعمل الصين والهند معًا في هذا المجال لتعزيز استجابتهما للتهديدات السيبرانية. التعاون في تبادل المعلومات والممارسات الفضلى يمكن أن يساهم في تعزيز الأمان السيبراني في كلا البلدين.
4. **الاستفادة من الأطر الإقليمية والدولية** :من المهم أن تعزز الصين والهند التعاون ضمن المنظمات الإقليمية والدولية. يمكن أن تساهم هذه المنظمات في تسهيل الحوار بين البلدين وتقديم منصات للتعاون في مجالات مثل الأمن والتنمية المستدامة.

المصادر

1. محمد .(2016) *العلاقات الصينية الهندية: التحديات والفرص* .مجلة الدراسات السياسية 23(2), 45-65.
2. أحمد .(2015) *الصين والهند: التنافس الاستراتيجي في جنوب آسيا* .بغداد: دار الفارابي.
3. الخالدي علي .(2018) *دور الهند والصين في إعادة تشكيل النظام الدولي* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
4. حسن .(2017) *النفوذ الصيني في جنوب آسيا: حالة الهند* .مجلة السياسة الخارجية 19(4), 101-120.
5. الموسوي جاسم .(2019) *التعاون الاقتصادي بين الصين والهند في إطار "بريكس* ."مجلة الاقتصاد الدولي 31(1), 23-42.
6. سليمان حسن .(2014) *الصين والهند: استراتيجية القوة الناعمة* .عمان: جامعة عمان العربية.
7. فؤاد .(2020) *التحديات السياسية والاقتصادية بين الصين والهند* .مجلة العلاقات الدولية 18(2), 78-95.
8. السعدي سامي .(2021) *التحولات في العلاقات الهندية الصينية بعد 2014* .بغداد: دار المعارف.
9. حسين أحمد .(2017) *العوامل الداخلية في العلاقات الصينية الهندية* .مجلة السياسة الآسيوية 27(3), 56-77.
10. عادل .(2015) *الاقتصاد الهندي والصيني: المنافسة والتعاون* .مجلة الاقتصاد الآسيوي 12(1), 89-110.
11. الرفاعي ناصر .(2019) *التحديات الأمنية في العلاقات الهندية الصينية* .مجلة الأمن الدولي 14(5), 131-149.
12. الخطيب فايز .(2020) *الاقتصاد والسياسة: دراسة في العلاقات الصينية الهندية* .بيروت: دار النهضة.
13. سعاد .(2016) *السياسة الخارجية للصين والهند: تنافس وتعاون* .مجلة العلاقات الدولية 22(3), 61-80.
14. علي .(2020) *أثر التغيرات الجيوسياسية على العلاقات الصينية الهندية* .مجلة السياسة الدولية 33(2), 118-136.
15. غازي .(2021) *الصين والهند: العلاقات الاقتصادية والتجارية* .مجلة الأسواق العالمية 28(4), 95-112.